

الفصل الرابع

وظائف البنك المركزى

الفصل الرابع

وظائف البنك المركزي

يقتضي مدخل اتخاذ القرارات ضرورة التعرض للعلاقة التي تربط بين البنوك التجارية وبين البنك المركزي، إذ عادة ما تتمخض تلك العلاقة عن قيود يفرضها أو تسهيلات يقدمها للبنك المركزي. لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك وقراراتها بمثل هذه العلاقة. وسوف يتضح فيما بعد أن التسهيلات الممنوحة بل وحتى القيود المفروضة تعد ذات أهمية للطرفين، بحيث يمكن القول بأن كلا الطرفين قد وجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وفي تناولنا لأبعاد هذه العلاقة سوف نعرض لها في قسمين رئيسيين: في القسم الأول نعرض تلك العلاقة من خلال تناول وظائف البنك المركزي ذات الارتباط المباشر بالبنوك التجارية، وعلى هذا تخرج من نطاق الدراسة الوظائف الأخرى التي ترتبط أساساً بالاقتصاد القومي ككل. وفي القسم الثاني نتناول بالتحليل الكيفية التي يؤثر بها البنك المركزي على الطاقة الاستثمارية للبنوك التجارية.

أهداف ووظائف البنك المركزي

يمكن القول بصفة عامة أن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف أو الأهداف يمارس البنك المركزي مجموعتين من الوظائف هما:

- ١- الوظائف ذات السمة العامة أي التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل.
- ٢- الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص.

وقد يكون من المفيد أن نعرض باختصار المجموعة الأولى من الوظائف، على أن نعرض بعد ذلك وبشيء من التفصيل المجموعة الثانية منها.

في مقدمة الوظائف ذات السمة العامة اضطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازنة سعر الصرف للعملة القومية، والقيام بعمليات السوق المفتوحة *Open Market Operations* التي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية الحكومية وذلك بغرض التحكم في كمية النقود المتداولة. كذلك يقع على عاتق البنك المركزي وضع شروط الائتمان لمجالات محددة من النشاط *Selective Credit Control* في مقدمتها الائتمان العقاري، والائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد بغرض شراء السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات. وتعتبر هذه الوظيفة بمثابة أداة يستخدمها البنك المركزي للتحكم في الموارد التي توجه إلى تلك المجالات. كذلك تمارس البنوك المركزية دور الوكيل المالي للحكومة *Government Fiscal Agent* حيث تمسك الحسابات الجارية للحكومة، وتسهل جباية الضرائب وذلك بالسماح للممولين بسداد ما عليهم من مستحقات عن طريقها، كما تتولى مهمة بيع وشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة ودفع الفوائد الدورية التي تستحق لحملة تلك الأوراق، هذا إلى جانب مشاركة الحكومة في مسئولية نقل النقود داخل الدولة.

وتلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دوراً أساسياً في التنمية الاقتصادية وتكوين رؤوس الأموال. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ساهم الائتمان المصرفي في تمويل ما بين ٥٦%، ٧٠% من مجموعة احتياجات المؤسسات الصناعية. وفي مصر تقف تجربة بنك مصر شامخة في هذا الصدد.

ونكتفي بهذا القدر عن الوظائف ذات السمة العامة، لننتقل إلى الوظائف الأخرى التي لها ارتباط مباشرة بنشاط البنوك التجارية وهي: إصدار أوراق النقد، وإدارة الاحتياطي القانوني، وتقديم الائتمان للبنوك التجارية، وتيسير عملية الاقتراض بين البنوك، والمساعدة في تحصيل الشيكات، والتوجيه والإشراف على البنوك التجارية.

١- إصدار أوراق النقد (البنكنوت):

بينما تقع على وزارة الخزانة مسؤولية إصدار النقود المعدنية، يختص البنك المركزي بإصدار أوراق النقد (البنكنوت). وهي وظيفة تعني الكثير بالنسبة للبنوك التجارية. فإذا كان الأصل أن المسحوبات النقدية اليومية من خزانة البنك عادةً ما تتناسب مع الإيداعات التي تدخل الخزانة في ذات اليوم، وفقاً لقانون الأعداد الكبيرة *Law of Large Numbers* أو قانون المتوسطات كما سبق أن ذكرنا، فإن ظروفًا طارئة قد تحدث ويحدث معها خلل في هذا التوازن مما قد يضطر البنوك التجارية أو مجموعة منها إلى طلب نقود ورقية من البنك المركزي. وإذا لم يوجد في خزانة البنك كمية تكفي لمواجهة تلك الطلبات، فقد يضطر إلى إصدار كميات إضافية. ولعل القارئ يدرك أنه وإن كان البنك المركزي يقدم بذلك خدمة إلى البنوك التجارية، فإنه يحقق في نفس الوقت أحد أهدافه الرئيسية وهي تحقيق الاستقرار في سوق النقد من خلال تحقيق التوازن بين الطلب والعرض على العملة المحلية.

٢- إدارة الاحتياطي القانوني:

عادة ما تنص التشريعات على ضرورة قيام البنك التجاري بالوفاء بالحد الأدنى لمتطلبات الاحتياطي القانوني، كشرط لاستمراره في العمل. وتتمثل قيمة هذا الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وإن كانت بعض التشريعات لا تمنع من اعتبار النقدية الموجودة في خزانة البنك جزءاً من الاحتياطي القانوني وهو ما أخذ به المشرع المصري. هذا ولا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه، وإن كانت الأصوات بدأت تنادي بضرورة قيامه بذلك، طالما أنه يستثمر تلك الأموال ويحقق من ورائها بعض العائد.

وعادةً ما يضع البنك المركزي قواعد لإدارة الاحتياطي القانوني، يترتب على مخالفتها توقيع جزاء رادع. ففي الولايات المتحدة يتمثل الجزاء في إلزام البنك المخالف بدفع فائدة على العجز في الاحتياطي بمعدل يزيد ٢% عن معدل الخصم

لإفراض البنوك، وإذا ما تكررت المخالفة يوقع جزاء أشد من ذلك، أما في مصر فيتمثل الجزاء في حرمان البنك من تقديم قروض جديدة إلى أن تتم تغطية العجز في الاحتياطي. وبالطبع يستطيع البنك المركزي إدخال التعديلات على تلك القواعد بالشكل الذي يخدم السياسة النقدية التي يشرف على تنفيذها.

بل ويذهب البعض إلى مدى بعيد في هذا الشأن إلى حد الادعاء بأن الهدف الأساسي من إدارة البنك المركزي للاحتياطي القانوني هو ضمان سلامة تنفيذ السياسة النقدية وليس حماية أموال المودعين. ذلك أن الاحتياطي القانوني لا يعد كافياً لتحقيق هذه الحماية إذ يمثل نسبة صغيرة من حجم الودائع. كما أن الحماية يمكن أن تتحقق بوسائل أخرى أكثر فاعلية في مقدمتها رقابة البنك المركزي التي تضمن توجيه أموال المودعين إلى استثمارات لا تعرض البنك للمخاطر، والتأمين على الودائع الذي صدر بشأنه تشريع في مصر في عام ١٩٩٢.

٣- منح الائتمان للبنوك التجارية:

يسود الاعتقاد بأنه إذا كان للبنك المركزي أن يدعي أنه بنك البنوك *Bank of Banks* فينبغي أن يكون قادراً على منح الائتمان إلى البنوك التجارية، عندما يقتضي الأمر. وهذا ما يحدث في الواقع، إذ يمكن للبنوك أن تحصل على قروض من البنك المركزي إما في صورة خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات، أو في صورة قروض مباشرة. وفي الحالة الأولى يتقدم البنك إلى شباك الخصم *Discount Window* بالأوراق التجارية لتحصيل قيمتها قبل ميعاد الاستحقاق، وذلك في مقابل خصم نسبة من قيمة الورقة تتمثل في معدل الخصم *Discount Rate*. وهو معدل يتوقف على جودة الورقة، كما يتوقف على تاريخ استحقاقها. أما القرض المباشر *Advance or Lombard Credit* فيحصل عليه البنك في مقابل رهونات قد تتمثل في سندات حكومية أو عقارات. ويتوقف سعر الفائدة على نوعية الشيء المرهون، والمركز المالي للبنك المقترض، وما شابه ذلك. وأخيراً يمكن أن نصيف صورة ثالثة يمكن اعتبارها نوع

من الإقراض تتمثل في استعداد البنك المركزي لشراء أوراق مالية حكومية من البنوك التجارية، بما ييسر لها تحويل تلك الأوراق إلى نقدية في أقصر وقت، دون أن تتعرض لخسائر رأسمالية تسببها الحاجة الاضطرارية لبيع تلك الأوراق.

وإذا كان معدل الخصم وسعر الفائدة على القروض يتوقفان على عوامل تتعلق بالمقترض والقرض ذاته، فإن هناك عامل آخر لا يقل أهمية ألا وهو السياسة النقدية *Monetary Policy* التي يشرف البنك المركزي على تنفيذها. فإذا كانت تلك السياسة تقضي بالحد من عرض النقود فسوف يعتمد البنك المركزي على رفع معدل الخصم وسعر الفائدة، مما قد يؤدي إلى وضع حد للمبالغ التي يمكن للبنوك التجارية اقتراضها منه. ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يتوقع أن يسفر ذلك عن انخفاض في الطاقة الاستثمارية للبنوك وانخفاض في عرض النقود بالتبعية.

وعادةً ما تفضل البنوك التجارية الحصول على قرض مباشر بدلاً من الاقتراض عن طريق خصم الأوراق التجارية وذلك لعدة أسباب أهمها: طول إجراءات عملية الخصم، والخوف من غضب العميل إذا ما أدرك أن العلاقة أصبحت بينه وبين البنك المركزي. هذا بالإضافة إلى أن التشريعات قد تقضي بأن توجه الأموال المقترضة عن طريق الخصم إلى الاستثمار في نوع معين من الأوراق المالية وهو ما لا يحدث مع القروض المباشرة. أما البنك المركزي فلا يميل - في الظروف العادية - إلى تشجيع الاقتراض منه بأي صورة من الصور، بل نجده يعتمد إلى إخضاع أنشطة البنك المقترض لرقابة صارمة على أساس أن البنك الذي يكرر الالتجاء إليه لطلب القروض لا بد وأنه يعاني من مشاكل خطيرة. وفي مصر يسير البنك المركزي في ذات الاتجاه، إذ عادةً ما يطلب معدلات فوائد مرتفعة على القروض التي تطلبها البنوك التجارية، في محاولة لعدم تشجيعها على الاقتراض منه.

ومهما كانت اتجاهات البنك المركزي في هذا الشأن، فإن قيامه بإقراض البنوك التجارية يمثل خدمة للطرفين. وهذا يؤكد ما سبق قوله بأن كل من الطرفين يجد في الآخر ضالته المنشودة لتحقيق أهدافه. فوظيفة الإقراض تعتبر من وجهة نظر البنك

التجاري أداة للتحكم في عرض النقود. فإذا كانت السياسة النقدية تقضي بزيادة النقود المتداولة حينئذ قد يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض معدلات الخصم وأسعار الفائدة، كما يزيد استعداده لشراء الأوراق المالية من البنوك التجارية. والعكس إذا ما كانت السياسة النقدية تقضي بالحد من كمية النقود المتداولة.

٤- تيسير عملية الاقتراض بين البنوك:

تتفاوت أرصدة البنوك التجارية لدى البنك المركزي، إذ قد يعاني أحد البنوك من عجز في الاحتياطي القانوني، بينما يتوافر لدى بنك آخر احتياطي يفوق المتطلبات القانونية. وكلا الأمرين غير مرغوب فيه. إذ قد يتعرض البنك الأول لغرامات مالية، بينما تضيق على البنك الآخر فرصة تحقيق عائد من وراء الاحتياطي الزائد. ولمساعدة كلا البنكين عادة ما يتدخل البنك المركزي لتوجيه البنك الأول لاقتراض ما يحتاجه من البنك الثاني. وإذا ما تم الاتصال بين البنكين المعنيين وأبرمت الصفقة، حينئذ يقوم البنك المركزي بإضافة المبلغ المقرض إلى رصيد حساب البنك الأول خصماً من رصيد حساب البنك الثاني.

وفي الولايات المتحدة يطلق على الأموال المقرضة الأموال الفيدرالية *Federal Funds* ويقصد بذلك الفائض من الاحتياطي في حساب البنك التجاري لدى البنك الفيدرالي (المركزي) والذي يمكن للبنك الأول إقراضه لغيره من البنوك على وجه السرعة. ويخضع سعر الفائدة على إقراض هذه الأموال لقانون العرض والطلب، وبذا قد يكون أعلى أو أقل من معدل الخصم في شباك الخصم. ومع هذا يظل هذا النوع من القروض أكثر جاذبية من بدائل أخرى متاحة. فالبنك يدرك القيود التي يفرضها البنك المركزي على الاقتراض من شباك الخصم، كما أنه يتردد في بيع أوراق مالية نظراً لاحتمال زوال العجز خلال ساعات أو خلال أيام قليلة يضاف على ذلك أن هذا النوع من القروض لا يستغرق وقتاً، إذ قد يتم التعاقد باتصال تليفوني.

ومن وجهة نظر البنك المقرض فإن عملية الإقراض تمكنه من استغلال الموارد المالية التي تفوق طاقته الاستثمارية، أو الموارد التي حصل عليها في نهاية اليوم ولم يتوافر وقت كافٍ لاستثمارها. ولتجنب المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الأموال، قد يشترط البنك المقرض أن لا تزيد قيمة القرض عن نسبة معينة من رأس مال البنك المقرض، أو يشترط أن لا تزيد قيمة جميع القروض التي حصل عليها عن قيمة رأسماله.

وعلى الرغم من أن فترة اقتراض هذه الأموال غالباً ما تكون في حدود ليلة واحدة. إلا أن بعض البنوك قد تذهب إلى أبعد من ذلك، بمعنى أنها قد تقترض تلك الأموال لا من أجل تغطية عجز في الاحتياطي القانوني، بل لاستخدامها في تمويل استثماراتها، وهو ما يقتضي تجديد مستمر للقرض الذي حصلت عليه.

وإذا كان كل من البنك المقرض والبنك المقرض قد استفاد من الدور الذي قام به البنك المركزي والذي تمثل في تيسير حصول البنك الأول على قرض من البنك الثاني، فإن البنك المركزي قد استفاد أيضاً من العملية. فانتقال أموال عاطلة لدى أحد البنوك إلى بنك آخر يعاني من ندرة في تلك الأموال يعني استغلالاً أمثل للموارد، كما يعني زيادة في معدل دوران النقود وكلا الأمرين يترك أثراً إيجابياً على التنمية الاقتصادية، التي تمثل أحد الأهداف التي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقها، خاصة في دول العالم الثالث.

٥- تحصيل الشيكات:

عندما يتسلم شخص ما شيكاً (المستفيد) مسحوب لصالحه على طرف ثان (الساحب) فإنه يقدمه إلى البنك (المسحوب عليه) الذي يتعامل معه لتحصيل قيمته. فإذا كان للساحب ودیعة جارية لدى ذات البنك وكان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى نفس البنك، فإن عملية التحصيل تصبح سهلة ميسرة، إذ يتم خصم قيمة الشيك من رصيد الحساب الجاري للساحب وإضافتها على رصيد الحساب الجاري للمستفيد، دون

تدخل من قبل البنك المركزي. أما إذا لم يكن للساحب حساباً جارياً لدى ذات البنك، أو كان أمر الدفع المحرر على الشيك موجه إلى بنك آخر، فإن تدخل البنك المركزي يصبح ضروري لتيسير إجراءات التحصيل. إذ يرسل الشيك من بنك الساحب إلى البنك المركزي ليُقوم بإضافته إلى رصيد حسابه خصماً من رصيد حساب البنك المسحوب عليه* وبمجرد إتمام العملية يقوم البنك المركزي بإخطار البنكين المعنيين بالتطور الذي حدث في أرصدهما لديه.

ولا يخفي على القارئ المزايا الناجمة عن تدخل البنك المركزي في عملية تحصيل الشيكات. إذ تتم تسوية مستحقات البنوك دفترياً دون حاجة إلى نقل النقود بما قد ينطوي عليه من مخاطر. والأهم من ذلك هو سرعة تحويل مستحقات البنك إلى نقدية، يمكن استثمارها وتحقيق عائد من ورائها. وهو ما يعني بالنسبة للبنك المركزي سرعة دوران النقود في قطاعات الاقتصاد المختلفة، الأمر الذي يسهم في تحقيق المزيد من التنمية الاقتصادية.

٦- التوجيه والإشراف على البنوك التجارية:

تمارس البنوك المركزية في كافة الدول دوراً توجيهياً وإشرافياً على البنوك التجارية، ويتوقف حجم هذا الدور على أمرين هما: مدى تدخل الدولة في القطاع المصرفي، وما إذا كان البنك المركزي هو المسؤول الوحيد عن أداء هذا الدور أو أن منظمات أخرى تشاركه فيه كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وعادة ما ينصرف التوجيه والإشراف على مجالات أساسية من بينها الحكم الملازم لرأس المال، ومعدلات الفوائد على الودائع، وسياسات الاستثمار، وما إلى ذلك.

وسوف نعرض في فصول لاحقة للدور الذي يلعبه البنك المركزي في هذا الشأن، حيث سيتضح للقارئ أن الدور الإشرافي والتوجيهي، وما يتضمنه من قيود على

* لكل بنك تجاري حساباً جارياً لدى البنك المركزي تودع فيه أرصدة الاحتياطي القانوني، وأرصدة أخرى لسداد قيمة الشيكات التي تقدم من بنوك أخرى.

البنوك التجارية، يهدف في الأساس إلى حماية تلك البنوك من المنافسة الهدامة، كما يهدف إلى حماية أموال المودعين مما يزيد من ثقتهم في التعامل مع الجهاز المصرفي. أما بالنسبة للبنك المركزي فإن وظيفة التوجيه والإشراف تمثل الأداة الرئيسية التي يعتمد عليها في تنفيذ السياسات النقدية التي يُعهد إليه بتنفيذها.

٧- التحكم في القوة الاستثمارية للبنوك التجارية:

تناولنا سابقاً الوظائف الرئيسية للبنك المركزي. ولقد كشف تحليل كل وظيفة عن صدق القول بأن كلاً من الطرفين يجد في الآخر ضالته المنشودة لتحقيق الأهداف التي أنشئ من أجلها. وفيما يلي نعرض للكيفية التي يمكن بها للبنوك التجارية خلق نقود جديدة أو إحداث انكماش فيها، والدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي للتحكم في اتجاهات البنوك في هذا الصدد.

موقف البنك المركزي بشأن خلق وإفناء الودائع

إذا ما كانت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي غير مستغلة بالكامل، يتوقع أن تؤدي زيادة النقود المتداولة إلى تمويل استثمارات. أما عندما تكون الطاقة الإنتاجية للاقتصاد مستغلة بالكامل، فسوف تؤدي زيادة النقود المتداولة إلى حدوث تضخم، وذلك طالما لن تقابل الزيادة في النقود بزيادة مماثلة في المعروض من السلع والخدمات.

ومن ناحية أخرى إذا كانت الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي غير مستغلة بالكامل، ثم حدث انكماش في النقود المتداولة، حينئذ يتوقع أن يصاب الاقتصاد بحالة من الكساد. أما إذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم بسبب زيادة المعروض من النقود عن المعروض من السلع والخدمات، حينئذ يؤدي الانخفاض في عرض النقود إلى التخفيف من حدة التضخم.

وهكذا يبدو جلياً أهمية خلق الودائع أو إحداث انكماش فيها، كما تبدو أهمية البنوك التجارية كأدوات يستخدمها البنك المركزي في التأثير على الأوضاع الاقتصادية السائدة، أي في التأثير على الدورات التجارية سواء أخذت هذه الدورات صورة التضخم *Inflation* أو صورة الكساد *Recession*. فإذا استطاع البنك المركزي - أثناء فترات التضخم - إضعاف قدرة البنوك التجارية على خلق الودائع، فسوف يترتب على ذلك انخفاض في المعروض من النقود. وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الطلب على القروض، التي كان يتوقع أن تتفق حصيلتها على أوجه النشاط المختلفة مسببة مزيداً من التضخم. وحتى بالنسبة لأولئك الذين لا يهتمون بارتفاع أسعار الفائدة - إما لكون العائد على استثمار الأموال المقترضة يفوق الفوائد المستحقة عليها، أو لحاجتهم الماسة للنقود للوفاء بالتزامات حل أجلها - فإن الحد من عرض النقود قد يعني عدم وجود أموال كافية لدى البنوك لتغطية احتياجاتهم.

أما في فترات الكساد فيتوقع أن يقوم البنك المركزي بمساعدة البنوك التجارية على تجنب حدوث انكماش في الودائع، مما يزيد من عرض النقود، ويؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة بشكل يشجع على زيادة الطلب على القروض، التي يتوقع أن تتفق على أوجه النشاط المختلفة. ولكن كيف يمكن للبنك المركزي التأثير على عملية خلق الودائع أو انكماشها بما يخفف من حدة التضخم أو الكساد؟ أو بعبارة أكثر شمولاً كيف يمكن للبنك المركزي استخدام البنوك التجارية كأدوات للتحكم في عرض النقود؟ هناك ثلاث أدوات رئيسية يمكن استخدامها في هذا الصدد هي: إجراء تعديل في نسبة الاحتياطي القانوني، وتغيير معدلات الخصم، والدخول في عمليات السوق المفتوحة.

١ - تعديل نسبة الاحتياطي القانوني: *Legal Reserve Adjustment*

يؤثر تعديل الاحتياطي القانوني *Reserve Requirements* على الطاقة الاستثمارية للبنوك من ناحيتين: التأثير على الطاقة الاستثمارية للودائع، والتأثير على حجم الودائع المشتقة التي كان يمكن استخدامها لتمويل استثمارات جديدة (تقديم قروض أو شراء أوراق مالية). لذا يصبح من المتوقع أن يرفع البنك المركزي نسبة

الاحتياطي القانوني في فترات التضخم مما يؤدي إلى انخفاض الطاقة الاستثمارية المتاحة للبنوك، بل وقد يضطر بعضها إلى تصفية جزء من استثماراته (بيع أوراق مالية أو الإحجام عن تجديد بعض القروض) رغبة في توفير أموال سائلة تكفي لمواجهة الزيادة المطلوبة في الاحتياطي القانوني. وهي إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى إحداث انكماش في النقود المتداولة. بالطبع يتوقع أن يحدث العكس في فترات الكساد.

ورغم فاعلية تعديل نسبة الاحتياطي كاستراتيجية أساسية للتحكم في عرض النقود، إلا أن البنوك المركزية عادة ما تتردد في استخدامها، لما قد تسببه من آثار جانبية ضارة. ففشل منشآت الأعمال في تجديد القروض بسبب انخفاض الطاقة الإقراضية للبنوك التجارية - الناجمة عن رفع نسبة الاحتياطي القانوني - قد يعرض تلك المنشآت إلى مخاطر قد تؤدي بها إلى الإفلاس.

٢ - تعديل سعر الخصم: *Discount Rate Adjustment*

كذلك يمكن للبنك المركزي التحكم في الموارد المالية المتاحة للإقراض من خلال تعديل سعر الخصم. فرفع أسعار الخصم مثلاً قد يؤدي إلى إحجام البنوك عن الاقتراض من البنك المركزي، ومع بقاء العوامل الأخرى على حالها يتوقع أن يسفر ذلك عن انخفاض في طاقتها الاستثمارية، وانخفاض في المعروض من النقود بالتبعية. وقد يتسرب للقارئ بعض الشك بشأن مدى فاعلية تلك الوسيلة في تحقيق الأهداف المشار إليها، خاصة وأن التغيير في سعر الخصم عادة لا يتجاوز ١%، وهي زيادة يمكن للبنك المركزي تغطيتها من الأرباح المتولدة عن استثمار الأموال المقترضة. غير أن هذا الشك لا يثبت أن يزول، وذلك بمراجعة ما سبق ذكره عند مناقشة وظيفة الإقراض التي يمارسها البنك المركزي. فالتعديل في أسعار الخصم هو بمثابة رسالة أو إشارة *Signal* تفصح عن السياسة النقدية المستقبلية، فارتفاع معدلات الخصم مثلاً تعني أن البنك المركزي يزمع اتباع سياسة من شأنها أن تسفر عن انكماش في النقود المتداولة، وهذا من شأنه أن يدفع البنوك التجارية إلى الحد من استثماراتها والاحتفاظ

بمزيد من الموارد في صورة نقدية حتى لا تقع في ضائقة مالية قد يصعب مواجهتها في ظل السياسة الجديدة المتوقعة.

٣- عمليات السوق المفتوحة: *Open Market Operations*

يُقصد بعمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفاً في بيع أو شراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة. وعادةً ما يكون الطرف الثاني البنوك التجارية أو عملائها. وبالطبع يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية في حالة الرغبة في تخفيض المعروض من النقود، كما يقوم بالشراء في حالة الرغبة في زيادة عرض النقود. وسواء تعلق الأمر بشراء أو بيع الأوراق المالية فإن درجة تأثر الطاقة الاستثمارية للبنك تتوقف على ما إذا كانت العملية تتم لحساب البنك أو لحساب أحد العملاء. ففي حالة بيع أوراق مالية يملكها البنك سوف تزداد قوته الاستثمارية بقيمة المتحصلات من عملية البيع. أما إذا قام العميل ببيع جزء من الأوراق المالية التي يملكها وأودع حصيلتها لدى أحد البنوك، فإن الطاقة الاستثمارية للبنك المختص سوف تزيد بقيمة الوديعة مطروحاً منها قيمة الاحتياطي القانوني على هذه الوديعة.

تناولنا فيما سبق ثلاث أدوات للتحكم في كمية النقود المتداولة وهي: تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، وتغيير معدل الخصم، وعمليات السوق المفتوحة. وتعتبر هذه الأدوات الثلاث من أكثر الأدوات شيوعاً وفعالية. غير أن هناك أدوات أخرى من أهمها: مطالبة البنوك التجارية بإيداع أموالاً إضافية لدى البنك المركزي، وإقناع البنوك بالاستجابة لمقتضيات السياسة النقدية. وفيما يلي نعرض لهاتين الأدوات بشئ من الإيجاز.

٤- الإيداعات الخاصة: *Special Deposits*

يقصد بالإيداعات الخاصة نسبة إلزامية إضافية يفرضها البنك المركزي على الودائع لدى البنوك التجارية. وعادةً ما يدفع البنك المركزي فوائد على تلك الإيداعات

الإلزامية، لذا يطلق عليها القروض الإجبارية *Obligatory Loans* وغنى عن البيان أن تأثير هذه الإيداعات يشبه تماماً تأثير الزيادة في نسبة الاحتياطي القانوني.

٥- أسلوب الإقناع: *Power of Persuasion*

يُقصد بأسلوب الإقناع حث البنوك التجارية على التعاون مع البنك المركزي لتنفيذ السياسة النقدية، التي قد تقتضي زيادة عرض النقود أو إحداث انكماش فيها. ففي حالة الرغبة في زيادة النقود المتداولة قد يحاول البنك المركزي إقناع البنوك التجارية بإقراض كل ما لديها من احتياطي إضافي، في مقابل استعداده لمساعدتها إذا ما تعرضت لضائقة مالية. أما في حالة الرغبة في الحد من كمية النقود المتداولة فقد يلجأ البنك المركزي إلى إقناع البنوك التجارية بعدم الذهاب بعيداً في اعتمادها على الاقتراض لتدعيم طاقتها الاستثمارية.

ويرجع استخدام البنك المركزي لأسلوب الإقناع إلى ثقته في البنوك التجارية ورغبتها في التعاون معه، وإن كان هذا لا يمنعه من استخدام أسلوب الإلزام إذا اقتضى الأمر. وتبدو فاعلية أسلوب الإقناع في ظل الاتجاهات الحديثة، التي تتمثل في إمكانية حصول البنوك على موارد مالية إضافية يصعب على البنك المركزي التحكم فيها بالوسائل الأربعة التي سبق مناقشتها.

خلاصة

يمارس البنك المركزي وظائف أساسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبنوك التجارية وتتمثل هذه الوظائف في: إصدار أوراق البنكنوت، وإدارة الاحتياطي القانوني، ومنح الائتمان للبنوك التجارية، وتيسير عملية الاقتراض بين البنوك، وتحصيل الشيكات، وأخيراً التوجيه والإشراف على البنوك التجارية. وينطوي جوهر هذه الوظائف على تيسيرات تمنح للبنوك وقيود تفرض عليها. ويؤكد الواقع العملي أن لهذه التسهيلات والقيود أهمية للطرفين، بحيث يمكن القول بأن كلا الطرفين يجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي ينشدها.

ولا تقتصر العلاقة بين الطرفين على الوظائف المشار إليها، بل هناك السياسة النقدية التي يشرف البنك المركزي على تطبيقها. فقد تقتضي تلك السياسة زيادة العرض من النقود أو إحداث انكماش فيها، وحتى يتحقق للبنك المركزي ما يهدف إليه نجده يعتمد في ذلك على أدوات معينة في مقدمتها تعديل نسبة الاحتياطي القانوني، وتعديل سعر الخصم، وعمليات السوق المفتوحة. هذا إلى جانب أداتين أخريتين أقل فاعلية هما: الإيداعات الخاصة، وأسلوب الإقناع.